دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	السياسة الخارجية الصينية والشرق الأوسط
المصدر:	مجلة دراسات شرق أوسطية
الناشر:	مركز دراسات الشرق الاوسط
المؤلف الرئيسي:	البرصان، أحمد سليم
المجلد/العدد:	مج 15, ع 57
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2011
الصفحات:	35 - 60
رقم MD:	202992
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex, EcoLink
مواضيع:	الثورات العربية، الصين، السياسة الخارجية، الشرق الأوسط، العلاقات الدولية، الأحوال السياسية، التغيرات السياسية، القدرات العسكرية، السياسة الصينية، البترول، المصالح القومية، دول الخليج العربي، العلاقات التجارية، تجارة السلاح، الثورة التونسية، الثورة المصرية، سوريا، الثورة اليمنية، الثورة الليبية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/202992

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

السياسة الخارجية الصينية والشرق الأوسط

أ. د. أحمد البرصان (•)

يعد بروز الصين كقوة عظمى في النظام الدولي للقرن الحادي والعشرين، تحولا هاما في توازن القوى الدولي والإقليمي حيث شكلت مجموعة بريك (••) مع كل من البرازيل والهند وروسيا ومجموعة شنغهاي الصينية للتعاون، وهذا ما له تأثير هام على السياسة الخارجية الصينية وعلاقاتها مع الدول الأخرى، في ظل منافستها في التجارة العالمية وامتداد علاقاتها الدولية، وخاصة مع منطقة ذات أهمية استراتيجية مثل الشرق الأوسط التي تعتمد عليها الصين في الحصول على الطاقة وتصدير صناعاتها، وفي ظل الثورات العربية التي تشهدها بعض الدول العربية، فإن الصين تحاول المحافظة على مصالحها القومية فيها، ولذلك تتبنى سياسة تتميز بالتوازن والاعتدال، تؤكد الصين على عدم التدخل في الشؤون الداخلية في الدول.

وتحاول هذه الدراسة الإجابة على جملة من الأسئلة؟ ما هي قدرات الصين الدولية؟ وما المبادئ التي تقوم عليها سياسة الصين الخارجية؟ وما هي مصالح الصين في الشرق الأوسط؟ وكيف تؤثر على سياستها الخارجية؟ أما عن موقف الصين من الثورات العربية فتقوم هذه الدراسة على فرضية أن المصالح القومية هي التي تحدد السياسة الخارجية بعيدا عن الأيديولوجية.

وهذه الدراسة المنهج التاريخي في دراسة السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط، وتستفيد من المنهج الجيوبولتيكي في تحليلها لاهتمام الصين بهذه المنطقة، وتدعم الدراسة بالأرقام فيما يخص العلاقات التجارية واستيراد الطاقة وصفقات الأسلحة.

(•) أستاذ العلاقات الدولية، جامعة الحسين بن طلال –الأردن.

(••) لفظة "بريك " ترمز إلى الأحرف الأولى لتسميات أربع دول هي البرازيل وروسيا والهند والصين.
وقد اقترح مصرف " غولدمان ساكس " لأول مرة في نوفمبر/ تشرين الثاني عام ٢٠٠١ استخدام هذا اللفظ المختصر للإشارة إلى الدول الأربع التي تتطور اقتصاداتها بوتائر عالية. (انظر موقع روسيا اليوم في: http://arabic.rt.com/news all info/info/29916)

تطور قوة الصين الدولية

يعتبر القرن الحادي والعشرين قرنا آسيويا، إذ انتقل الثقل الاقتصادي إلى آسيا، فالاقتصاد الصيني يحتل المرتبة الثانية في الاقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة لعام ٢٠١٠، ومن المتوقع أن تتجاوز الولايات المتحدة في السنوات القادمة، وإذا كانت الولايات المتحدة أكبر دولة مدينة على مستوى العالم فإن الصين تعتبر أكبر دائن على المستوى نفسه (١)، ويمكن القول إن العلاقة بين بكين وواشنطن هي علاقة دائن ومدين، وتأتى الصين أيضا في المرتبة الأولى على مستوى العالم في عدد السكان، إذ تجاوز عددهم ١٣٢٠ مليون نسمة، وهو شعب منتج ويمثل عنصر قوة، ويعتبر الاقتصاد الصيني الأسرع نموا في العالم (١٠% لعام ٢٠١٠) في الوقت الذي تعانى الولايات المتحدة وأوروبا أزمة اقتصادية، حتى أصبح يطلق على الصين مصنع العالمThe World Factory؟(٢) كما جاءت الصين في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في الأبحاث المنشورة، ويتوقع أن تأتى في المرتبة الأولى في الأبحاث مع عام ٢٠٢٠، وقد أعلن مدير البنك الدولي روبرت زوليك في تعليقة على الأزمة المالية العالمية التي تجتاح الولايات المتحدة : "إن هذه الأزمة تقوم بنقل السلطة الاقتصادية بسرعة كبيرة من وجهة نظر التاريخ من الغرب إلى الصين". (٣)

وقد طورت الصين قدراتها العسكرية، بتحديث قوتها النووية والقوة البحرية كما عززت علاقاتها العسكرية مع ١٥٠ دولة، وهناك ملحق عسكري صيني في ١١٢ دولة، ويوجد فيها ملحق عسكري لـ ١٥٢ دولة، كما ترسل سنويا ١٧٠ وفدا عسكريا للخارج، وتستقبل سنويا حوالي ٢٠٠ وفد عسكري على مستوى دول العالم. (٤)

إن هذا التطور في القوة الاقتصادية والعسكرية يجعلها تبحث عن تطوير علاقاتها مع الدول، وخاصة الدول ذات الأهمية الاستراتيجية لأمنها القومي، ومع حاجتها للطاقة والتجارة أصبح الشرق الأوسط على قائمة أولوياتها السياسية، لأنه لأول مرة في تاريخها الحديث تفوقت في حجم تجارتها مع دول الشرق الأوسط على حجم تجارة الولايات المتحدة في هذه المنطقة، فقد وصل حجم التجارة الصينية مع الشرق الأوسط عام ٢٠٠٩، إلى ٦٠ مليار دولار، متجاوزة الولايات المتحدة، كما تعتبر الدول العربية سابع

شريك تجاري للصين، وقد وصل التبادل التجاري بين الطرفين لعام ٢٠١٠، إلى ١٩٠ مليار دولار، كما قدرت استثمارات الصين في البلاد العربية ١٥ مليار دولار في نفس العام. (٥)

مبادئ السياسة الخارجية الصينية

اكتسبت السياسة الخارجية الصينية مصداقية على المستوى العالمي، وخاصة في الدول النامية، حيث اعتمدت في سياستها الخارجية على القوة الناعمة بدلا من القوة الصلبة، وقد كانت خلال سنوات الحرب الباردة تقوم سياستها الخارجية على مبدأ ماوتسي تونغ والمبادئ الخمس للتعايش السلمي؛ المتمثلة في الاحترام المتبادل لسيادة الدول واحترام وحدة أراضيها، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، والمساواة وتبادل المصالح، والتعايش السلمي بين الدول، وبعد الحرب الباردة تبنت الصين إضافة إلى مبدأ ماو للسياسة الخارجية " اللاءات " الآتية : لا لسياسة الهيمنة، ولا لسياسة القوة، ولا للأحلاف العسكرية ولا لسباق التسلح. (٦)

إن هذه المبادئ هي التي ميزت الصين خلال العقود الماضية عن غيرها، ما أكسبها مصداقية في سياستها الخارجية، وميزها عن سياسة الولايات المتحدة القائمة على استعمال القوة، والتدخل في شئون الدول، وأحيانا إسقاط الأنظمة فيها.

يصف غاري جاي باس، أستاذ العلوم السياسية في جامعة برنستون الأمريكية السياسة الصينية بقوله: "إن المسئولين الصينيين الذين يفضلون عدم التنديد علنا بأسوأ الأشرار، يؤيدون السبل الدبلوماسية التي ترتكز على التجارة والتحاور بدلا من الضغوط العسكرية والسياسية والاقتصادية "، (٧) وينتقد أحد المسئولين السياسيين الصينيين سياسة الولايات المتحدة بقوله : "إن الكوريين الشماليين يريدون محاورة الولايات المتحدة الأمريكية، لكن الولايات المتحدة ترفض محاورتهم، ومن ثم يطور هؤلاء أسلحة نووية، فتصبح أمريكا راغبة في التكلم معهم، لكن مع ذلك لا تزال الولايات المتحدة مترددة في التكلم مع المسؤولين في ميانمار، ربما لأنهم لم يطوروا أسلحة نووية بعد ". (٨)

ويشير "ستيفان هالبر "، أستاذ العلوم السياسية بجامعة كامبريدج في كتابه؛ " إجماع بكين "، إلى كيفية هيمنة النموذج الشمولي الصيني على القرن الحادي والعشرين؟ (٩) إلى أن النموذج الصيني في السياسة الخارجية "يشكل تهديدا حقيقيا للهيمنة الغربية وبخاصة الأميركية في مجال الأفكار والقيم، هذه الهيمنة التي تتعدى الجوانب الاقتصادية والعسكرية إلى الانتشار الدولي، واكتساب موطئ قدم لها في العالم، وحسب قول هالبر فلا يكمن التهديد في المنافسة الصينية للولايات المتحدة على الصعيد العسكري؛ لأن هذه الأخيرة ستحافظ على تفوقها خلال السنوات القادمة، كما لا يكمن في احتمال اندلاع حرب تجارية بين البلدين، بل تكمن الخطورة أساسا في الاختراق الواضح الذي تحققه الصين في العالم، وترويجها عن قصد أو غير قصد لنموذج مضاد للأفكار الغربية ؟ فالصين تمثل بالنسبة للبلدان الفقيرة بديلا عن المساعدات الغربية التي تأتى دائما مشروطة بالانفتاح السياسي، والإصلاح الاقتصادي الذي يمني تبني سياسات السوق الحرة.

ساهمت الولايات المتحدة بقسط وافر في تبلور هذا الواقع الجديد على الساحة الدولية بسبب مواقفها المتغطرسة بعد انتهاء الحرب الباردة، وشعورها بالنصر ونهاية التاريخ كما روج له فرنسيس فوكوياما، فلم تعد واشنطن تصغي للدول الصغيرة والانتباه لانشغالاتها، وسمحت لنفسها بتوجيه شعوب العالم، وقد استطاعت الولايات المتحدة التغلغل داخل المؤسسات الدولية المسؤولة عن تقديم المساعدات والقروض، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي اللذين يشترطان قبل حصول الدول الفقيرة على القروض مجموعة من الإجراءات باتت تعرف باسم " إجماع واشنطن "، متمثلة في تقليص عجز الموازنة حتى في أوقات الأزمة الاقتصادية التي تستدعي الإنفاق، وخصخصة الشركات والمؤسسات التابعة للدولة، ثم فتح الأسواق المحلية للمنافسة الأجنبية، بالإضافة إلى تحرير النظام المالي وربط العملة بالأسواق الخارجية.

إن هذا النموذج الغربي في السياسة الخارجية والاقتصاد يواجه اليوم صعوبات يطرحها نموذج آخر، وإجماع جديد ينذر بالحلول مكانه بقيادة الصين، لقد تمردت الصين منذ البداية على النظام الليبرالي الذي تبنته اقتصاديا، وابتعدت عنه سياسيا، ونأت بنفسها عن التدخل في شؤون الدول، ولم تتعامل بمعايير مزدوجة لأنها منذ البداية كانت تستثمر في الدول الفقيرة، وتقدم لها العون دون إقناعها بفكرة معينة، أو أيديولوجية بذاتها، وحتى الدول التي وجدت نفسها تتعامل مع الصين لم يكلفها الانفتاح على بكين الثمن

السياسي الذي عادة ما يطلبه الغرب، وفي المقابل تغدق بكين استثماراتها وتستمر شركاتها في تطوير البنية التحتية ما دامت تحقق الأرباح وتحصل على المال.

تعتبر الصين أفضل في الاقتراب من الشعوب عندما بنت المدارس، وملاعب كرة القدم في إفريقيا المهووسة شعوبها بالكرة، والمفارقة في الحالة الصينية أنه في الوقت الذي كان فيه الغرب ينتظر من انفتاحها الاقتصادي أن يؤدي في النهاية إلى انفتاح ديمقراطي، وأن تقود الليبرالية الاقتصادية إلى ليبرالية سياسية، بات النجاح الاقتصادي للصين دليلا على إمكانية الجمع بين الشمولية من جهة والازدهار من جهة أخرى، وأصبح هذا النموذج جاذبا للعديد من الدول النامية التي تسعى إلى استنساخ التوازن الصيني، بيد أن الاختراق الصيني للعالم في نظر الكاتب لا تغذيه رغبة الصين في النيل من مصداقية القيم الديمقراطية، أو الترويج لنموذجها الخاص الذي يجمع بين الشمولية والاقتصاد الحر.

السياسة الصينية والشرق الأوسط

أعلنت جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩ عندما استطاع الحزب الشيوعي الصيني بقيادة ماوتسي تونغ أن يكمل مسيرته الشعبية إلى بكين، وعلى أثر ذلك رفضت الولايات المتحدة الاعتراف بالصين الشعبية واعترفت بالصين الوطنية كممثل للصين، وبدعم واشنطن حصلت الصين الوطنية على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، واستخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو في منع الصين الشعبية دخول الأمم المتحدة، وبذلك بقيت الصين الشعبية خارج الأمم المتحدة حتى عام ١٩٧١، عندما عقد هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية آنذاك صفقة مع بكين حيث زارها مرتين سرا تم على إثرها الترتيب لزيارة الرئيس الأمريكي نيكسون إلى بكين ولقائه ماوتسي تونغ، وعندها تم إخراج الصين الوطنية من مجلس الأمن الدولي، وأصبحت الصين الشعبية تحتل المقعد الدائم في مجلس الأمن الدولي منذ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١، وكانت سياسة الولايات المتحدة من الانفتاح على الصين الشعبية محاولة لجذب الصين لاحتواء الاتحاد السوفيتي بسبب الخلافات بين بكين وموسكو، وبقيت العلاقات بين بكين وواشنطن على مستوى مكتب اتصال بين ١٩٧٣-١٩٧٨ ثم أصبحت على مستوى سفارة بين البلدين.

كانت سياسة ماوتسي تونغ تدعم حركات التحرر الوطني في الدول النامية منذ قيام الصين الشعبية، وقد شاركت الصين في مؤتمر باندونغ الذي عقد في إندونيسيا في أبريل ١٩٥٥، المؤتمر الأفروآسيوي والذي حضرته ٢٩ دولة أفريقية وآسيوية لانتهاج سيادة الحياد بين الصراع السوفيتي الأمريكي.

كان مؤتمر باندونغ هو أول لقاء بين القيادات العربية الصينية، حيث التقى الرئيس جمال عبد الناصر مع رئيس وزراء الصين شو إن لاي على هامش مؤتمر باندونغ، وفيها طلب عبد الناصر من شو إن لاي مساعدته في الحصول على أسلحة سوفيتية، وعلى إثر الوساطة الصينية حصلت مصر على الأسلحة من المعسكر السوفيتي وهي ما عرفت بصفقة " الأسلحة التشيكية " لمصر، وقد أرسلت الصين وفدا بعد مؤتمر باندونغ إلى كل من مصر واليمن وسوريا، واعترفت هذه الدول الثلاث عام ١٩٥٦ بجمهورية الصين الشعبية وأقامت علاقات دبلوماسية معها، وكان ماوتسي تونغ يعي الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط حيث قال: " إن سيطرة قوة معادية على منطقة الشرق الأوسط تحدد مصير العالم وكذلك مستقبل الصين كبلد مستقل "(١٠)، ويتفق رأي ماوتسي تونغ مع المنظرين الغربيين في مجال الجيوبولتيكا من أمثال ماكندر ونيقولا سبيكمان.

وكانت الصين الشعبية أول دولة أجنبية خارج الدول العربية تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية عندما زار أحمد الشقيري رئيس المنظمة بكين عام ١٩٦٦ وتم فتح مكتب للمنظمة هناك، وقد زودت الصين المنظمة بالسلاح وتدريب كوادرها، وتبنت بعض الدولي العربية التي اعتبرت نفسها ثورية في الستينيات الاستراتيجية الصينية في الحرب الثورية مثل حكومة الأطباء الثلاثة في سوريا، كما زار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بكين عام ١٩٧٥، وكانت الزيارة الأولى له، وقد أيدت الصين قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ والذي يساوى بين الصهيونية والعنصرية، ولم تقيم بكين علاقات دبلوماسية مع إسرائيل على مستوى السفراء إلا بعد مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١، ومع نهاية الحرب الباردة انتقدت الصين سياسة الهيمنة الأمريكية وخاصة في الشرق الأوسط وذلك بسبب مصالحها في المنطقة والتي تتمثل في الحصول على الطاقة والتبادل التجاري وبيع الأسلحة.

أولا: الصين وبترول الشرق الأوسط

أصبحت الصين دولة مستوردة للبترول في عام ١٩٩٣ بسبب نموها الاقتصادي السريع، فقد أصبحت حاليا ثاني دولة في العالم مستهلكة للطاقة بعد الولايات المتحدة على مستوى العالم، وتعتمد على الغاز الطبيعي المستورد من دول آسيا الوسطى وإيران، ويتوقع أن تستورد الغاز الطبيعي لعقدين قادمين، أما بالنسبة للبترول فإنها تستورد أكثر من نصف احتياجاتها من الخارج ويتوقع أن يرتفع استيراد البترول في عام ٢٠١١ إلى ٥٥,٢% من استهلاكها للبترول، وكان اعتمادها على البترول المستورد عام ٢٠٠٩ بمقدار ٣٣% من حاجتها للبترول، ومن المتوقع أن يصل اعتمادها على البترول المستورد إلى٦٠% من استهلاكها في عام ٢٠٢٠، وأن يصل إلى ٦٥% مع عام ٢٠٣٠، وتزداد حاجتها من البترول سنويا ٥% ما بين ٢٠١١-٢٠١٥، ويمكن مقارنة ذلك مع نموها السنوي ما بين ٢٠٠٦-٢٠١٠، ولهذا تعتمد على الاستيراد من دول الشرق الأوسط وأفريقيا ودول آسيا الوسطى. (١١)

وتأتى السعودية على قمة الدول التي تستورد الصين منها البترول لاستهلاكها، وحسب أرقام ٢٠٠٩، كان البترول المستورد من السعودية يشكل ٢١% من نسبة البترول المستورد في الصين، تليها أنغولة ١٦% وإيران ١١%، روسيا ٨%، السودان ٦%، سلطنة عمان ٦%، العراق ٤ %، وكل من الكويت وليبيا تسهمان كلتاهما ٣%، وكازاخستان ٣%، وبقية الدول الأخرى ١٩ %، ومن خلال هذه الأرقام تأتى السعودية على قمة دول العلم التي تزود الصين بالبترول، وحسب الأرقام فإن ٦٠% من البترول الذي تستورده الصين يأتي من الشرق الأوسط، تقريبا ٥٠% من هذا البترول المستورد من المنطقة العربية، وهذا يعكس زيادة اهتمام الصين بمنطقة الشرق الأوسط، وحيث أن البترول ينقل عبر الممرات البحرية، فقد اهتمت الصين بزيادة الاهتمام بقوتها البحرية لحماية طرق الملاحة التي تمر بها ناقلات البترول الصينية، وهذا يفسر سر الخلافات بين الصين وجاراتها الآسيوية على السواحل البحرية؛ خوفا على طرق نقل البترول، ونجد أن الأسطول الصيني تتواجد بعض سفنه في المحيط الهندي لحماية خطوط البترول من القرصنة على سواحل القرن الأفريقي. (١٢)

وبسبب قلق الصين من خطورة النقل البحري وخلافها مع جاراتها وتنافسها مع الولايات المتحدة فقد أخذت بالتعاون مع دول آسيا الوسطى وإيران وروسيا من أجل مد خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي والبترول عبر البر الآسيوي، وهذا يذكرنا بخط إكسبرس الشرق السريع في ظل التنافس على المنطقة العربية قبيل الحرب العالمية الأولى بين الإمبراطورية البريطانية وألمانيا في خط برلين –بغداد والوصول إلى البصرة، وتطلق الصين اليوم طريق الحرير الجديد لنقل البترول والغاز الطبيعي.

١– خص إكسبرس الشرق الجديد واستراتيجية الأطراف الواسعة

حاولت الصين ربط جيرانها بخط يسمى " إكسبرس الشرق الجديد، Orient Express"، فالمصالح الاقتصادية تحتاج إلى قوة عسكرية تحميها وخاصة مع تفوق الصين في حجم تجارتها على الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وتبنت الصين في استراتيجيتها الجديدة للأطراف الواسعة Large periphery، حيث تبلغ حدود الصين البرية ٢٠ ألف كيلومتر، وغالبا ما كانت لها نزاعاتها الحدودية معها مثل؛ الهند والاتحاد السوفيتي السابق، وفي ظل التطورات الإقليمية في آسيا الوسطى والتنافس مع الولايات المتحدة، أخذت الصين تفكر في تعزيز وجودها في دول الجوار خاصة بعد الاضطرابات التي حدثت في قرغيزستان، وادت إلى إسقاط القرغيزية، كما أن الأحداث التي وقعت في هضبة التبت، ومنطقة أيغوريا، وأحداث الديلاما، ونشاط الجماعات الإسلامية بين مسلمي التبت ومقتل حوالي ٢٠٠ شخص في أورومتشي في مايو/ أيار ٢٠٠٩، وفوق ذلك وجود الناتو في أفغانستان، أخذت الصين تهتم بآسيا الوسطى وحماية مصالحها بالشرق الأوسط وآسيا مع ارتفاع حجم التجارة مع المنطقة، فجعلها تفكر في الحاجة إلى مواصلات سريعة بمد خط سكة حديد دول الجوار، وتم توقيع اتفاقيات للعمل بهذا الخط السريع على غرار الخط بين شنغهاي ونناتينغ الذي تبلغ سرعته ٣٥٠ كيلومتر في الساعة، وبالفعل قامت الصين بالعمل على مد خط سكة حديد يمتد إلى التبت ونيبال ويمتد إلى دول جنوب شرق آسيا المجاورة للصين؛ كلاوس، وسنغافورة، وكمبوديا، وفيتنام، وتايلاند، وميننمار، وقد أكدت وكالة الأنباء الصينية في ١٧ أكتوبر ٢٠١٠ أنباء هذا الخط، والجدير بالذكر أن دول الأطراف الصينية تعيش فيها جاليات صينية تلعب دورا مهما في التجارة بين الصين وجيرانها.

وقد التقت المصالح الإيرانية مع الصينية في ظل الضغط الغربي على إيران بسبب مشروع مفاعلها النووي، فقد أبدت إيران وطاجكستان وأفغانستان الموافقة على بناء خط سكة حديد يصل إلى إيران، يمتد من سينكيانغ في غرب الصين إلى إيران على أمل أن يصل مستقبلا إلى العراق، حيث الاستثمارات الصينية في البترول والغاز الطبيعي، وبذلك تصبح الصين على مشارف الخليج العربي الشرقية، وتقف في وجهة الولايات المتحدة التي ترى الصين بتواجدها العسكري في دول الخليج العربي سيطرة على الضفة الغربية من الخليج، ولذا تحاول الصين بأن تكون على الضفة الشرقية المقابلة رافضة زعزعة استقرار إيران.

إن مشروع خط سكة الصين –إيران يتفق مع مشروع خط سكة الحديد عبر آسيا الذي تموله الأمم المتحدة، والذي يعرف بشبكة عبر آسيا (TAR)، وهو خط يسعى لربط أوروبا بالصين عبر شبكة خطوط الشرق الأوسط، فأصبحت المصالح الاقتصادية وحجم التبادل التجاري وراء إكسبرس الشرق الجديد. (١٣)

٢– طريق الحرير الجديدة لنقل الطاقة

إن الاستهلاك المتزايد للطاقة في الصين دفعها للتعاون في مشاريع نقل الطاقة من منطقة بحر قزوين من أوروبا والشرق الأوسط إلى جنوب آسيا وشرقها، ولأن تسعى لربط منطقة الخليج العربي وبحر قزوين والصين ضمن الاستراتيجية الصينية الجديدة عبر ما يسمى طريق الحرير الجديد، حيث تسعى لأن تكون كل من تركيا وسوريا ضمن هذا الطريق، وقد تضمنت نشرة الصين في ١٩ أبريل / نسيان ٢٠١٠ موضوعا موسوما بـ " سوريا في استراتيجية طريق الحرير الصينية ". (١٤)

وتتفاوض الصين حاليا مع ١٧ دولة أورآسيوية من أجل مشروع سكة حديد عبر آسيا وتخطط الصين لأن تكون سرعة الخط ٤٨٦ كيلومتر في الساعة وتتجاوز سرعة خط جنوب شرق آسيا، ويدخل خط طريق الحرير الجديد ضمن الصراع على أوراسيا بين الولايات المتحدة والصين حيث البترول والغاز الطبيعي.

إن الصين تشعر بالقلق من النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى التي تعتبر جسرا بين الصين والشرق الأوسط، حيث يتزايد استهلاك الصين من الطاقة وهذا يفسر سياسية الصين تجاه إيران، ومعارضتها للسياسة الأمريكية التي تسعى لفرض العقوبات عليها وعزلها، وترى الصين أن مصالحها تتشابك مع روسيا الاتحادية في محاصرة النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى التي تعتبرها روسيا منطقة الجوار القريب Near Abroad، وتعتبر الوجود الأمريكي تهديدا لأمنها القومي ولذلك تعاونت مع الصين في منظمة شنغهاي لمواجهة الولايات المتحدة.

وحسب الرؤية الاستراتيجية الصينية التي تسربت عام ٢٠٠٠، فإذا كانت الولايات المتحدة لها قواعدها في المنطقة الغربية من الخليج العربي، فترى الصين أنه لا بد من تواجدها في المنطقة الشرقية من الخليج العربي وتشكيل محور الصين–

روسيا–الاتحادية –إيران لحماية المصالح القومية الصينية في الشرق الأوسط، حيث مصادر الطاقة والتجارة والاستثمارات وصفقات السلاح، وتؤكد الصين على أن الولايات المتحدة يجب أن لا تتحكم في خطوط نقل البترول البحري، وأنها مهتمة بشبكة النقل البري، أي على شبكات خطوط أنابيب أورآسيا. (١٥)

٣– الخليج العربي والمصلحة القومية الصينية

تشير الأرقام إلى أن حجم التجارة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي وصلت عام ٢٠٠٦ إلى ٤٠ مليار دولار، وبلغ حجم التجارة الصينية في الشرق الأوسط ٧٦ مليار دولار، وتأتى السعودية في المرتبة الأولى من حيث التبادل التجاري في منطقة الخليج العربي مع الصين، حيث إن حجم التجارة السعودية الصينية في ازدياد على اعتبار أن السعودية المصدر الرئيس لبترول الصين، ومما يبين الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي بالنسبة للصين أن حجم التجارة بين الصين والسعودية وصل إلى ٧,٦% من حجم التبادل التجاري الأمريكي الصيني و ٨,٧% من حجم التبادل التجاري الصيني الياباني و ١,١ % من حجم الصادرات والواردات الصينية بشكل عام، ويتعدى التبادل في المشاريع الاقتصادية والاستثمارات ذلك، كما تشير العلاقات الاقتصادية للصين مع دول الشرق الأوسط. (١٦)

ثانيا: العلاقات التجارية الصينية العربية

تعززت العلاقات الصينية العربية في السنوات الأخيرة، حيث تجاوزت في حجم تجارتها مع الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٩ صادرات الصين للشرق الأوسط وبلغت ٦٠ مليار دولار سنويا، أما عن التجارة البينية العربية الصينية فقد بلغت عام ٢٠٠٩ ١٠٧,٤ مليار دولار، في الوقت الذي كانت فيه عام ٢٠٠٤ ٣٦,٤ مليار دولار، وقد ساهمت عدة عوامل في نمو التجارة العربية الصينية، مثل أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١، والحملة التي قامت بها الولايات المتحدة في تجميد أموال عدد من المنظمات والجمعيات الإسلامية، وما تعرض له العرب والمسلمين من حملة عنصرية عليهم، مما دفعهم للتوجه نحو الصين للاستثمار والتبادل التجاري، كما أن استيراد الصين للطاقة من العالم العربي دفعها للتبادل التجاري، إضافة إلى وجود حوالي ٢٠ مليون مسلم في منطقة غرب الصين، وكذلك رخص البضائع الصينية مقارنة بالبضائع القادمة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.(١٧)

هذا وقد عقد المنتدى الاقتصادي الصيني العربي الأول في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠، في مدينة بينتشوان في شمال غرب الصين وهي عاصمة نينغشيا، وتعتبر أكبر منطقة إسلامية حيث يبلغ عدد المسلمين فيها ٢,١٧ مليون مسلم، وهم يشكلون ثلث سكان المنطقة و ١٠% من المسلمين في الصين. (١٨)

ثالثا: تجارة السلاح مع الشرق الأوسط

لقد نمت في السنوات الأخيرة صفقات السلاح بين الصين والدول العربية خاصة في مجال الأسلحة الاستراتيجية كالصواريخ القريبة والمتوسطة المدى بسبب حظر الولايات المتحدة السلاح عن بعض الدول العربية؛ لأن الولايات المتحدة تدعم دائما التفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة، ومع استيراد البترول والغاز الطبيعي من المنطقة حاولت الصين تعزيز التبادل العشري مع الدول التي ليست لها علاقات قوية مع الولايات المتحدة، أو يتم حظر بيع الأسلحة المتطورة إليها خوفا من معارضة الكونغرس الأمريكي لسيطرة الأغلبية المؤيدة عليه.

وإذا نظرنا إلى حجم مبيعات الصين للسلاح في الفترة ما بين ٢٠٠٥–٢٠١٠، نجد أن الشرق الأوسط يحتل المرتبة الثانية كسوق للسلاح الصيني بعد منطقة آسيا المحيط الهادئ، فكان نصيب الشرق الأوسط ٣١%، بينما نجد منطقة المحيط الهادئ وآسيا استحوذت على ٥٠% من سوق الأسلحة الصينية، ودول إفريقيا جنوب الصحراء ١١ %، مما يبين أن سوق السلاح الصيني يتجه للدول النامية؟ (١٩)

تجارة الأسلحة الصينية في العالم ٢٠٠٥-٢٠١٠

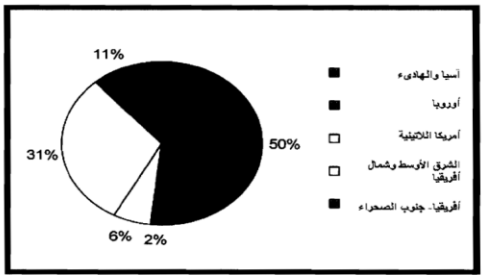

Source: Annual Report to Congress, Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2011, Office of the Secretary of Defense United States of America, p.68.

أخذت الدول العربية تسعى لتنويع علاقاتها الدولية عن طريق إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية واستثمارية لإعطاء نفسها القدرة على المناورة من الضغوط التي تمارسها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، والملاحظ أن التغيرات كانت في منطقة الخليج العربي لأسباب استراتيجية لدولة مثل الصين.

ولقد أصبحت السعودية التي تعتبر المصدر الأول لبترول الصين تشتري الأسلحة الصينية، ففي ١٩٨٨، صدرت الصين للمملكة ما يتراوح بين ٤٠-٥٠ صاروخ أرض-أرض من طراز "دي إف ٣" التي يبلغ مداها ٤٠٠٠ كم، علاوة على عشر منصات متحركة لإطلاق الصواريخ، وكانت السعودية قد توجهت نحو شراء الصواريخ الصينية بسبب موقف اللوبي الإسرائيلي في معارضته لبيع واشنطن أسلحة متقدمة لها، وتأمل السعودية بأن تساعدها الصين في تطوير هذه الصواريخ لتعزيز دقتها التصويبية.

وكان السودان قد طلب شراء مقاتلات "إف سي ١" من الصين في العام ٢٠٠٥، وتعتبر دولة الإمارات العربية وجهة رئيسة للسلاح الصيني في منطقة الشرق الأوسط، والإمارات هي أول دولة تستعمل الصواريخ الصينية المضادة للدبابات من طراز "إتش جيه ٨ إيه "، وقد صدرت شركة نورينكو الصينية للإمارات مدافع من عيار ٢٣ ملم لأغراض التجربة عام ٢٠٠٣، كما أن الصين كانت من أوائل الدول التي ساهمت في إعادة بناء الآلة العسكرية الكويتية بعد الغزو العراقي، ففي العام ٢٠٠٠ أبرمت بكين مع

الكويت صفقة بيع ٢٧ طقما من المدافع ذاتية الدفع عيار ١٥٥ مللم من طراز "بي إل زد ٤٥ "، كما صدرت الصين لليمن في عام ٢٠٠٥ أسلحة متطورة نسبيا، وكان في عام ١٩٨٩، قد اشترى اليمن ست مقاتلات صينية من طراز "جي ٧".

هذه الفورة في العلاقات بين دول الخليج العربية وبكين تتزامن مع إعلان مسئولي صناعة الطيران الصينية أن بلادهم تطرح في السوق الدولية مجموعة جديدة من المعدات العسكرية تتضمن قاذفات "إف بي سي ٢" وهي النسخة المعدلة من المقاتلة الصينية " جيه إتش ٨ إيه "، وتروج الصين الآن لبيع قاذفات "إل بي سي ٢ " و "جيه ١٠ إيه " إلى إ يران.

وتعتبر إيران المستورد الهام للصواريخ الصينية الصنع مثل أرض– جو من طرازي "كيو دبليو ١ " و "إف إم ٨٠"، بل تنتج عددا من الصواريخ داخل إيران، ويبدو أن إيران طورت صاروخ "كيو دبليو ١ " أو" الميثاق –١ " إلى "الميثاق –٢ "، ويبدو الهيكل الخارجي من الصاروخ الجديد مختلفا عن صواريخ "كيو دبليو ٢ " المحمولة، وتطلق إيران اسم " الشهاب الثاقب " علي الصاروخ الصيني " إف إم ٨٠"، وهذه هي المرة الأولي التي تصدر فيها الصين صواريخ أرض– جو لدولة أخرى، وفي الربع الأول من ٢٠٠٦ استوردت الصين من إيران، وقد أثار بيع الصين أسلحة للدول العربية وإيران حفيظة إسرائيل التي تسعى لأن تبقى دائما متفوقة، ولذلك قام المسئولون الإسرائيليون بزيارة بكين من أجل إقناع الصينيين بعدم بيع أسلحة متطورة لإيران وبعض الدول العربية، وتردد أن إسرائيل قايضت الصين بتزويدها بتقنية متطورة حصلت عليها من واشنطن مقابل وقف بيع صواريخ متطورة للجانب العربي وإيران، وكانت إيران التي عززت علاقاتها مع الصين قد وافقت على أن تمد الصين بنحو ثلاثة ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال خلال الـ ٢٥ سنة المقبلة مما يرفع إجمالي صادراتها إلى ٧٥ مليون طن، ووصل حجم التبادل التجاري السنوي بين الصين وإيران إلى سبعة مليارات دولار سنويا. (٢٠)

إن العلاقات العربية الصينية لها أبعادها الاستراتيجية ويمكن تطويرها بسبب الهيمنة الغربية التي ترفضها الصين والدول العربية وإيران وحتى تركيا، كما أنه لا يوجد صدام حضاري بين العرب والصين كما يروج دعاة صدام الحضارات في الغرب، بل إن هناك تقاربا ثقافيا بين العرب والصين.

ومن جهة أخرى تتعزز العلاقات العربية والإسلامية مع الصين كتوازن قوى محتمل في المستقبل، في ظل التحول في النظام الدولي باتجاه التعددية القطبية، ونشير أيضا إلى أن هناك علاقة تاريخية متميزة بين الصين وباكستان في ظل الخلافات الهندية الباكستانية والتقارب الهندي الأمريكي.

السياسة الصينية تجاه الثورات العربية

إن السؤال المطروح؛ ما موقف الصين من الثورات العربية التي تشهدها المنطقة في ظل المصالحة الصينية الحيوية في الشرق الأوسط؟ يملي هذا الموقف ثلاثة عوامل: أولا: المبادئ التي تقوم عليها السياسية الخارجية الصينية، وأهمها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأجنبية، وعدم استعمال القوة في السياسة الدولية، ثانيا: معارضة التدخل الخارجي في هذه الدول التي تشهد ثورات داخلية، وثالثا: المصالح الصينية، ويختلف الموقف الصيني من كل دولة بسبب علاقاتها التاريخية ومصالحها في هذه الدول.

لقد جاءت الثورات العربية مفاجأة لاستخبارات الدول العربية والغربية والشرقية، وقد كانت بداية الثورة في تونس عندما أشعل بوعزيزي النار في نفسه احتجاجا على الظلم الذي لحق به، وكان رد الفعل الدولي كما هو رد فعل الحكومات العربية التي اجتاحتها الثورات مرتبكا بسبب المفاجأة، وقد لا يختلف موقف الصين عن غيرها من الدول من حيث مفاجأة الأحداث لها.

أما رد الفعل الصيني تجاه هذه الثورات، فقد تميز بالتريث والهدوء في التعامل مع الأزمات الدولية، وهذا يذكرنا بالاستراتيجي الصيني القديم صن تزو الذي كان يعتبر أن الاستراتيجية الناجحة هي التي تحقق الانتصار دون الدخول في الحرب.

يختلف الرد الصيني من دولة إلى أخرى، فالمعروف أن كلا من تونس ومصر تنتميان إلى المعسكر الغربي في سياستهما الخارجية، وحتى في تجارتهما الخارجية، وفي الحصول على السلاح بينما هناك علاقات اقتصادية وصفقات بيع أسلحة، وتعاون سياسي مع كل من ليبيا واليمن وسوريا، ولذلك يختلف الموقف الصيني من دولة لأخرى باختلاف أهمية وحيوية المصالح الصينية في كل دولة، وحسب القاعدة العامة في سياسة الصين الخارجية التي تتمثل في عدم التدخل بالشؤون الداخلية، إضافة إلى تخوفها من احتمال وجود قوى خارجية تلعب دورا في حراك هذه الدول، فإنها لم تتخذ أي موقف صريح حتى تتكشف لها الأمور بشكل أكبر.

كان الموضع الداخلي في الصين أثر على سياسة الصين تجاه هذه الثورات تخوفا من عدوى هذه الثورات على الداخل الصيني، لأنها تحكم بحزب سلطوي، نظام الحزب الواحد، وكما أن انتفاضة الطلبة الصينيين في ساحة تيانانمين عام ١٩٨٩ لا زالت ماثلة ولها تأثير في سياسة الصين الداخلية، فعلى المستوى الداخلي تحكمت الصين في الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، وحجبت نقل مفردات الثورات وشعاراتها على موقع Weibo، ونقلت أخبار الثورات ضمن تحكم الحكومة في كيفية نقلها،(٢١)، وحاولت تصوير أن ما يحدث من ثورات، قد لا يؤدي إلى ديمقراطية حقيقية؛ بل يمكن أن يؤدي إلى فوضى سياسية في منطقة الشرق الأوسط.

وقد استنفرت الصين قواتها في أكثر من ١٣ مدينة صينية تحسبا لأي عدوى ثورية تنتقل إليها، ووعدت الحكومة الصينية على لسان رئيس وزرائها وين جيابابو بالتنمية الاقتصادية لرفع مستوى معيشة المواطن، وبتقديم القروض للمواطنين ومكافحة المضاربة العقارية، أما على المستوى الخارجي، فقد رأى بعض الخبراء الأمريكيين أن الصين سوف تستفيد من انشغال الولايات المتحدة بثورات العالم العربي وذلك بتعزيز نفوذها وحماية مصالحها وهيمنتها خاصة في شرق آسيا. (٢٢)

إن أكثر ما يقلق الحكومة الصينية، خطورة التدخل الخارجي في الثورات العربية، إذ إنها تعارض في مجلس الأمن الدولي أو خارجه التدخل الخارجي في الثورات العربية:

أ– الثورة التونسية

إن موقف الصين من الثورة التونسية، وهي أولى الثورات العربية، تجلى في إعلانها لاحترام إرادة الشعب التونسي، فأرسلت نائب وزير الخارجية الصيني تشاي جيون إلى العاصمة تونس في ٧ مارس / آذار ٢٠١١، حيث التقى مع رئيس الوزراء التونسي، وأكدت الصين على أهمية التعاون معها، وقدمت لها مساعدات قدرت بسبعة ملايين دولار لمواجهة تدفق اللاجئين عليها من ليبيا، كما قدمت منحة لوزارة الدفاع التونسية قدرت بمليونيين دولار وهبة مالية على شكل استثمارات قدرها ستة ملايين دولار.

ونلاحظ أن المساعدات المقدمة إلى تونس تنبع من مبادئها في السياسة الخارجية القائمة القوة الناعمة، وكسب التعاطف الشعبي من خلال اهتمامها في المساعدات بالبنية التحتية التي تحقق مصالحها على المدى البعيد. (٢٣)

ب الثورة المصرية

أما بالنسبة إلى موقف الصين من الثورة الشعبية المصرية، فقد اتخذت الصين موقف الحذر المترقب في بدايتها، تميزت بالانتظار حتى تتضح الصورة الداخلية، وكانت قلقة على الصين من عدواها، حتى أنها حجبت كلمة مصر من تويتر الصيني، ولكن على مستوى السياسة الخارجية فقد أعلنت وزارة الخارجية الصينية في العاشر من فبراير/شباط ٢٠١١ أن على مصر أن تقرر شؤونها بنفسها، وكانت ضد التدخل الخارجي في الثورة المصرية، خاصة أن النظام المصري السابق كان يسير في فلك السياسة الأمريكية كما كانت تعتبره إسرائيل : "كنزا استراتيجيا " لها في الشرق الأوسط، ولكن بعد سقوط النظام قام نائب وزير الخارجية الصيني تشاي جيون بزيارة القاهر في ٩ مارس /آذار ٢٠١١، ولمدة يومين مذكرا القادة الجدد بالعلاقات التاريخية بين البلدين وأنهما رمزا من رموز عدم الانحياز منذ لقاء شوإن لاي بعبد الناصر في مؤتمر

باندونج في عام ١٩٥٥، ومع اندلاع الثورة، كان في مصر حوالي ١٨٠٠ من الرعايا الصينيين وحوالي ١٩٥٥ من رعايا تايوان التي تعتبر الصين نفسها مسئولة عن رعايتهم.

كما قام وزير الخارجية الصيني أيضا بزيارة للقاهرة في الثاني من مايو/ أيار ٢٠١١ (٢٤) ما يعكس الاهتمام الصيني بمصر باعتبارها دولة مركزية في المنطقة، وتسعى لتعميق العلاقات مع النظام الجديد في مصر من أجل المصالح الصينية وتحقيق فرص الاستثمار فيها، في الوقت الذي كانت الشركات الغربية وخاصة الأمريكية لها اليد الطولى في عهد النظام السابق، وتريد الصين بناء علاقات اقتصادية وتجارية معها باعتبارها قلب العالم العربي.

ج–الثورة اليمنية

أما على صعيد اليمن، حيث تستورد البترول وتعقد صفقات الأسلحة، فقد تميز الموقف الصيني بالغموض والحياد حتى تتكشف تطورات الموقف، علما بأن اليمن الجنوبي قبل الوحدة كان أقرب إلى المعسكر الاشتراكي، وإن تعاون علي صالح مع الولايات المتحدة كان يقلق الصين، ولكنها تخشى الفوضى، خاصة مع ما يحدث في القرن الأفريقي من القرصنة، حيث أرسلت سفنها لحماية مصالحها علما بأن الأسطول الصيني أخذ يعزز وجوده في المحيط الهندي من أجل حماية ناقلات البترول الصينية.

د–الثورة الليبية

يظهر الموقف الصيني أكثر وضوحا في الشأن الليبي بسبب المصالح الصينية في ليبيا، وسياسة ليبيا الخارجية التي كانت غالبا في حالة توتر وخلاف مع واشنطن، وكانت بين الصين وليبيا صفقات بيع الأسلحة والتعامل الاقتصادي، لذلك عارضت الصين قرار مجلس الأمن الدولي ١٩٧٣ الذي ينص على التدخل الدولي في ليبيا لحماية المدنيين من بطش العقيد القذافي، فتغيبت الصين عن التصويت رغم انتقادها لسياسة القمع التي يمارسها القذافي ضد شعبه، ولكنها في النهاية استقبلت وفد المجلس الانتقالي للثورة، رغم أنها لم تعترف به رسميا تحت ذريعة عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وضد تدخل الناتو في ليبيا.

وتبرر الصين سياستها وموقفها من الثورة الليبية خشيتها من تقسيم ليبيا وعدم استقرارها، وكان يوجد في ليبيا مع اندلاع الثورة ٣٨ ألف صيني، وتقدر الاستثمارات الصينية فيها ١٨,٨ مليار دولار. (٢٥)

إن تدخل الناتو لا يمكن اعتباره حماية للشعب الليبي بقدر ما هو صراع على المصالح بين الدول الغربية وتقاسم كعكة الإعمار التي تقدر بمئات المليارات من الدولارات بعد التدمير الذي حصل، فهناك محاولة لعقد صفقات التعمير بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، كما أن هناك تنافس داخل دول الاتحاد الأوروبي نفسه، كفرنسا وبريطانيا، ولذلك طالبت الصين بحماية مصالحها في أن يكون تعمير ليبيا تحت إشراف الأمم المتحدة.

وحذرت الحكومة الصينية الدول الغربية، وطالبتها بالسماح للأمم المتحدة بقيادة جهود إعادة إعمار ليبيا بعد الحرب، مؤكدة أن الصين ستعمل على الدفاع عن مصالحها الاقتصادية بعد الإطاحة بالعقيد القذافي الذي حكم ليبيا ٤٢ عاما. (٢٦)

وتخشى الصين من نفوذ الولايات المتحدة والقوى الأوروبية وحلف شمال الأطلسي في ليبيا بعد الحرب، علما بأن عضويتها الدائمة في مجلس الأمن الدولي تؤهلها للدعوة إلى قيام الأمم المتحدة بدور رائد في تعمير ليبيا.

وقد نبهت الحكومة الصينية أن ما حدث في العراق وأفغانستان وكذلك في ليبيا أظهر كيف يمكن أن تتطور الأوضاع ما لم تكن الأمم المتحدة هي الجهة الرئيسة التي تتولى قيادة الجهود الدولية في إعادة الإعمار في فترة ما بعد الحرب.

إن الحروب الثلاثة المحلية منذ مستهل هذا القرن، الحادي والعشرين، تبين نمطا معينا حيث تنخرط الأمم المتحدة وفي فترة مبكرة مع تطور الأوضاع فتتصدر الولايات المتحدة وحلفاؤها الأعضاء في حلف شمال الأطلسي الواجهة، وتبعد باستمرار الأمم المتحدة وهذا ما حدث بالفعل في كل من أفغانستان ٢٠٠١ والعراق ٢٠٠٣ وليبيا ٢٠١١. (٢٧)

ترى الصين أن "التأكيد على الدور الرائد للأمم المتحدة في الشؤون الليبية هو لحماية العدالة في إعادة إعمار البلاد" مشيرة إلى استثمارات الصين في قطاعي الاتصالات والبناء في ليبيا، ومن منطلق المصالح الصينية تؤكد الحكومة أنها مستعدة للقيام بدور فعال في إعادة إعمار ليبيا لحماية مصالحها، وتؤكد رغبتها في أن تستمر شركاتها في العمل في قطاعات الطاقة والبناء والاتصالات.

ومما يقلق الصين، ما وعد به المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، بمكافأة الدول التي قامت بدور رائد في دعم الثورة ضد القذافي، وأثارت هذه النقطة مخاوف من أن تخسر الصين مصالحها هناك، بما أنها ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم إضافة إلى أنها حصلت في العام الماضي على ٣% من الخام المستورد من ليبيا.

ولم تستخدم الصين حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن في مارس / آذار الماضي لمنع قرار يمنع حملة القصف الجوي التي يقوم بها حلف شمال الأطلسي لقوات القذافي، لكنها أدانت لاحقا توسيع نطاق الضربات وحثت على التوصل إلى تسوية بين حكومته والمعارضة، ومنذ ذلك الحين عملت بكين على التقرب إلى زعماء المعارضة، وطالبت بـ "انتقال مستقر للسلطة "، كما بررت الحكومة الصينية علاقاتها مع نظام العقيد القذافي بالقول :"هذه الاستثمارات تعاونا اقتصاديا طبيعيا بين البلدين ولم تكن هبة للقذافي، ويجب ألا تعيق كذلك تعامل الصين مع الحكومة الجديدة في ليبيا ". (٢٨)

ورغم استقبال بكين لوفد المجلس الانتقالي إلا أنها حتى منصف سبتمبر/أيلول لم تعترف رسميا به وأعلنت أنها ستعترف بالمجلس حين تكون الظروف مواتية، وتبرر ذلك أنها بانتظار تشكيل حكومة ليبية في طرابلس، ولكنها في الحقيقة قلقة على استثماراتها في ليبيا خاصة بعد أن تردد أن نظام القذافي اتصل مع شركات سلاح صينية في يوليو/ تموز الماضي بشأن تزويده بالسلاح، علما بأن الحكومة الصينية أعلنت أنها ستلتزم بقرار الأمم المتحدة بحظر بيع الأسلحة إلى نظام العقيد القذافي. (٢٩)

وقد حاول نظام القذافي تخويف الغرب والصين من أن المتطرفين الإسلاميين والقاعدة هم الذين يقودون معارضته والإطاحة بنظامه، ولكن هذه الدعاية المغرضة لم تجد لها تأييدا عند دول حلف الناتو

للمشاركة في العمليات العسكرية، خاصة أن الصين قلقة وتخشى انتقال عدوى الثورات إلى مسلمي الصين، وهذا سيؤثر في حالة حدوثه على علاقات الصين مع العالم الإسلامي.

وفي النهاية وبعد تأكد سقوط نظام القذافي، والاعتراف الدولي بالمجلس الانتقالي؛ فقد اعترفت الصين به، وكانت الدولة الأخيرة من الدول الدائمة العضوية التي تعترف بالمجلس وطالبت في بيانها أن يحترم المجلس المعاهدات والاتفاقيات السابقة، وأن يتم احترامها وتنفيذها.

هـ–الوضع في سوريا

عارضت الصين بقوة الضغط الدولي على النظام السوري وإدانته في مجلس الأمن الدولي، أو إسقاط النظام الذي كانت لها صفقات أسلحة معه منذ سنوات طويلة مضت، وقد انتقدت وزارة الخارجية الصينية الضغوط الأجنبية التي تمارس على النظام السوري بعد مطالبة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الرئيس بشار الأسد بالتنحي، معتبرة أن مستقبل البلاد يجب أن يتحدد داخليا.

وقال الناطق باسم الخارجية الصينية ما تشاوشو في موقع الوزارة على الإنترنت: إن بلاده تتابع بانتباه كبير مجريات الأحداث في سوريا وعلى كل الأطراف أن تتحلى بأقصى درجات ضبط النفس، وأن تتخلى عن العنف في تصريحات تمثل تكرارا لموقف بكين المعتاد، وأضاف أن "سورية هي التي يجب أن تحدد مستقبلها بنفسها ". (٣٠)

وترى الحكومة الصينية أن " خطوات المجتمع الدولي في هذا الصدد ينبغي أن تصب باتجاه الحض على تنفيذ وعود الحكومة السورية بالإصلاح وتشجيع كل الأطراف على المشاركة في شكل بناء العملية السياسية للمساعدة على العودة مبكرا إلى الاستقرار. (٣١)

ويظهر أن الموقف الصيني بشأن سوريا قد لا يختلف عن موقف روسيا الاتحادية، وحتى موقف الدول الكبرى بالاقتصار على التنديد بسلوك الحكومة السورية والدفع باتجاه الإصلاحات السياسية.

ويبقى أن الوضع في سوريا أكثر تعقيدا لارتباطه بالصراع العربي الإسرائيلي، والوضع في لبنان، وتوازن القوى الإقليمي، وعدم معرفة البديل الذي يمكن الاطمئنان إليه بالنسبة للدول الغربية، ولكن في حالة

الصين فلها مصالحها الاقتصادية والتجارية وصفقات الأسلحة والبعد التاريخي في علاقاتها مع النظام السوري.

الخاتمة

تعتبر الصين قوة صاعدة لها وزنها على المستوى العالمي، اقتصاديا وعسكريا وسياسيا، إذ أنها تشهد نموا اقتصاديا مطردا بفعل تجارتها الخارجية، حيث أصبحت بضائعها تسود في أسواق الدول النامية وحتى الكبرى، إضافة إلى أنها تملك القوة العسكرية التي تعزز وجودها في كل من إفريقيا وآسيا وتمتد حتى أمريكا اللاتينية.

وتناولت هذه الدراسة؛ السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط، وقد بينت أن السياسية الخارجية الصينية خاصة في المنطقة العربية تمليها مصالحها الاقتصادية والحصول على الطاقة، ولكن هذه السياسية تتميز بالحذر والتريث وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وتهتم بالتركيز على القوة الناعمة في سياستها.

وبالنسبة للتغيير الذي يحدث في المنطقة العربية والثورات العربية فإنها ليست ضد التغيير ولكنها تميزت بالتريث منتظرة حدوث التغيير، للتأكد من وجوه النظام الجديد، كما عارضت صراحة التدخل الخارجي، واتخذت موقفا حذرا حتى يتبين لها مسار الثورة، فقد استقبلت وفد المجلس الانتقالي الليبي، ولكنها أجلت الاعتراف الرسمي به حتى يستقر الوضع الليبي تماما بسبب مصالحها الكبيرة في ليبيا ثم اعترفت به، وبالنسبة للموقف في سوريا فهي ضد التدخل الخارجي ويظهر أنها ميالة للإصلاحات الداخلية أكثر من تغيير النظام السوري.

وخلاصة القول؛ إن الصين تسعى للمحافظة على علاقتها وتجارتها مع الحكومات الجديدة في الدول التي اجتاحتها الثورات الشعبية في أنحاء المنطقة، وستحاول تقديم نفسها باعتبارها صديقا مخلصا ومشتريا للنفط بالنسبة إلى الحكومات التي تتجاوز الاضطرابات.

الهوامش

١. حول القرن الآسيوي، أنظر:

1. Kissinger, Henry, Power Shift, Survival, vol. 52 no. 6, December, 2010, pp. 205-212.

2. Overholt, William, China is the Global Financial Crisis: Rising Influence, Rising Challenge, Washington Quarterly, vol. no.l, January 2010, pp.21.

3. ————, Asia, America, and the Transformation of Geopolitics, London: Cambridge University Press, 2008.

٢. انظر:

Lanteigne, Marc. Chinese Foreign Policy: An Introduction, London: Routhledge, 2009, p. 10.

٣. زوليك متشائم بآفاق الأزمة المالية " الحياة ١٤-٨-٢٠١١ ص ١٠.

4. Annual Report to Congress, Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2011, Office of the Secretary of Defense United States of America, p.7.

٥. انظر:

The New Silk Road: The Arab Rediscovery of China, Gulf Roundtable Summary, Center for Strategic & International Studies. September 21, 2009, P.L

- وحول حجم التجارة البينية الصينية العربية لعام ٢٠١٠ انظر موقع الاقتصاد والأعمال
- على الجزيرة نيت ١٠-٨-٢٠١١،

(http://aljazeera.net/NR/exeres/E81DE9F0-0E8E-40B3-A743-D411933367CE.htm)

٦. انظر:

Lanteigne, Marc. Op .cit, p.l 1.

٧. غاري جاي باس " حقوق الإنسان في أدنى سلم الأولويات " فورين بولسي (FP) النسخة العربية مارس –أبريل ٢٠١١، ص ٦٦.

٨. نفس المصدر.

٩. انظر:

Stefan Halper, The Beijing Consensus: How China's Authoritarian Model will dominate the Twenty -First Century, New York: Basic Books 2010

١٠. جعفر كرار أحمد العلاقات العربية الصينية في ٦٠ عاما، الشرق الأوسط ١٠ أكتوبر ٢٠٠٩، على الرابط

(http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=539485&issueno=l 1 274)

١١. انظر:

China's appetite for oil imports increases,

(http://www.upi.com/Business_News/Energy-Resources/201 l/08/l 5/Chinas-appetite-for-oil-imports-increases/UPl- 73041313421719/).

١٢. انظر:

Annual Report to Congress, Military and Security Developments Involving the People’s Republic of China 2011, p.20.

١٣. أحمد البرصان، الاستراتيجية الصينية الجديدة، مجلة آراء حول الخليج العدد ٨٠، مايو ٢٠١١.

١٤. نفس المصدر.

١٥. انظر:

Christina Lin, China's Persian Gulf Strategy: Israel and Nuclearizing Iran, China Brief Vol.ix Issue 21, October 21 2009, pp.5-8.

16. Ibid.

١٧. الصين تعقد المنتدى الاقتصادي التجاري الصيني في سبتمبر ٢٠١٠

(http://arabic.news.cn/chinaarabic/2010-06/22/c_l 3361830.htm)

١٨. نفس المصدر.

١٩. انظر:

Annual Report to Congress, Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2011, Office of the Secretary of Defense United States of America

٢٠. البترول للصين مقابل السلاح للعرب على الرابط:

(http://albasalh.com/vb/showthread.php?t= 1007)

٢١. علي حسين باكير، سور الصين العظيم: الصين وتحديات الثورات في العالم العربي، مدارات استراتيجية، العدد ٩ مايو-يونيو ٢٠١١، ص ١٠٢-١٠٧.

٢٢. نفس المصدر.

٢٣. أنظر:

Parello- Plenser & Pantucci, R. China's Janus-Faced Response to Arab Revolutions, Policy memo 34, Council on Foreign Relations, June 2011.

٢٤. أنظر:

How Russian and China See the Egyptian Revolution, Foreign Policy, February 15, 2011.

(http://www.foreignpolicy.com/articles/2011 /02/15/how_ russia_ and _china_ see_ the_ egyptian _ revolution).

٢٥. أنظر:

Parello- Plenser & Pantucci, R., op. cit.

٢٦. صحيفة صينية: الأمم المتحدة يجب أن تقوم بالدور الرئيسي في ليبيا الآن، القدس العربي، ١-٩-٢٠١٠.

٢٧. نفس المصدر.

٢٨. نفس المصدر.

٢٩. الصين ستعترف بالمجلس الانتقالي حين تكون الظروف مواتية، الحياة ٧ (سبتمبر ٢٠١١) ص ٣.

٣٠. الصين تنتقد الضغوط الأجنبية على الأسد، الحياة (٢٤ أغسطس ٢٠١١) ص ٣.

٣١. نفس المصدر.

Chinese Foreign Policy and Middle East

Ahmad Al Bursan

As China becomes one of the superpowers in the world order that is likely to emerge in the 21st century, a major shift has already taken place in the balance of power on the regional and international spheres. Chinese foreign policy has become a focus of interest in terms of global trade and international relations with one of its aims to build relations with the Middle East region because of its vitality for its energy and as an export market.

Since the uprisings began in different Arab countries, China has been trying to maintain its national interests by adopting a balanced policy. Within the global arena, it insists there should be no intervention in the international affairs of these states. The present study seeks to answer a number of questions:

1. What are China's global capabilities?

2. What are China's foreign policy principles?

3. What are China’s interests in the Middle East which would affect that policy?

4. What is China’s attitude to the Arab revolutions?

It is concluded that Chinese policy, especially in the Arab World, is determined by economic aspirations and energy needs, moving carefully, avoiding direct intervention and taking the track of that of a soft power.

The Asian superpower is not against change but openly rejects foreign intervention and is waiting until new rules take over to see the path of these uprisings.